compiled by markit

مؤشر مدراء المشتريات لبنك HSBC لعام 2013

يحظر النشر حتى 09:30 (توقيت دبي) 3 أبريل 2013

مؤشر PMI™ لبنك HSBC بالإمارات العربية المتحدة

استمرار زيادة الإنتاج، رغم تباطؤ معدل التوسع

النتائج الأساسية:

- تراجع طفيف في معدلات نمو الإنتاج والطلبات الجديدة
- أسعار الإنتاج تتراجع للمرة الأولى في أربعة أشهر
- زيادة جديدة في نشاط الشراء

أظهرت بيانات شهر مارس زيادة أخرى في الطلبات الجديدة والإنتاج لدى شركات القطاع الخاص الإمارات غير المنتج للنفط، ولكن معدلات التوسع شهدت تراجعًا طفيفًا عما كانت عليه في شهر فبراير. في الوقت نفسه شهدت أسعار الإنتاج تراجعًا للمرة الأولى في أربعة أشهر واستمرت أنشطة الشراء في الزيادة.

سجل مؤشر مدراء المشتريات (*PMI™*) الرئيسي لشركة HSBC في الإمارات العربية المتحدة والذي يجري تعديله بصورة دورية - وهو مؤشر مركب تم إعداده ليقدم مقياسًا رقميًا بسيطًا يسهل فهم الأداء الاقتصادي للقطاع الاقتصادي الخاص غير المنتج للنفط - سجل 54.3 نقطة في شهر مارس، بانخفاض طفيف عن شهر فبراير 55.4 نقطة مشيرًا إلى تحسن آخر قوي في أوضاع التشغيل في الإمارات العربية المتحدة. في حين أظهرت بيانات شهر مارس تحسنًا للشهر الثالث والأربعين على التوالي، جاءت القراءة الأخيرة الأدنى على مدار أربع فترات.

أبلغت شركات القطاع الخاص الإماراتي غير المنتج للنفط عن زيادة في مستويات الإنتاج خلال شهر مارس. وبالرغم من ذلك، تحرر معدل التوسع عما كان عليه في شهر فبراير. واستمرت الطلبات الجديدة في الزيادة خلال شهر مارس. كما تراجع معدل نمو الطلبات الجديدة للشهر الثالث على التوالي، إلى إنه ظل قويًا. وقد شهدت طلبات التصدير الجديدة ارتفاعًا للشهر الرابع والثلاثين على التوالي، ولكن جاء ذلك بأبطأ وتيرة منذ شهر يوليو الماضي.

شهد مستوى الأعمال المعلقة لدى شركات القطاع الخاص الإماراتي غير المنتج للنفط تراجعًا في شهر مارس وذلك للمرة الأولى على مدار ثلاثة أشهر. وقد علق أعضاء اللجنة بأن إنجاز المشروعات في المواعيد المحددة هو الذي أدى إلى تراجع الأعمال المعلقة. في الوقت ذاته، تحسن أداء الموردين بأقوى معدل في أربعة أشهر.

قامت شركات القطاع الخاص الإماراتي غير المنتج للنفط بزيادة أعداد العاملين لديها، مدفوعةً بزيادة الأعمال الجديدة. وبذلك تكون أعداد القوى العاملة قد شهدت زيادة للشهر الخامس عشر على التوالي، وجاء معدل خلق الوظائف الجديدة متماشيًا مع المتوسط العام للدراسة. أبلغ حوالي 9% من المشاركين عن زيادة مستويات التوظيف، في حين سجل 3% فقط تراجعًا.

شهدت أسعار المنتجات لدى شركات القطاع الخاص الإماراتي غير المنتج للنفط هبوطًا هامشيًا خلال شهر مارس، وذلك للمرة الأولى منذ شهر نوفمبر الماضي. وطبقًا للأدلة المتواترة، كان التراجع مدفوعًا في جانب منه بزيادة المنافسة في السوق. في الوقت الحالي، شهد إجمالي تكاليف مستلزمات الإنتاج زيادة خلال فترة الدراسة الأخيرة. في حين زيادة أسعار المشتريات جاءت مدفوعة بشكل أساسي بزيادة أسعار المواد الخام والضغوط التضخمية، كان ارتفاع تكاليف المعيشة من بين الأسباب التي أدت إلى زيادة الرواتب.

استمر نشاط الشراء في الزيادة خلال شهر مارس، ولكن معدل التوسع كان المعدل الأبطأ خلال سبعة أشهر. وحيث تم الإبلاغ عن زيادة المشتريات، ربطت الشركات ذلك عادة بزيادة الأعمال الجديدة. كما شهد مخزون المشتريات من مستلزمات الإنتاج زيادة لدى شركات القطاع الخاص الإماراتي غير المنتج للنفط. كانت هناك بعض الأدلة على أن الزيادة جاءت مدفوعة بالنمو المتوقع في الأعمال الجديدة.

مؤشر مدراء المشتريات لبنك HSBC بالإمارات العربية المتحدة (*PMI™*)

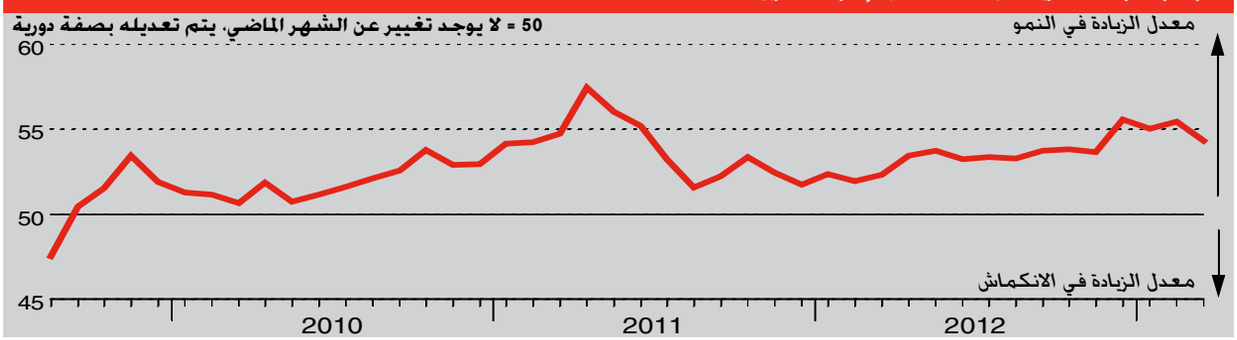

يعتبر مؤشر مدراء المشتريات الرئيسي (*PMI™*) الإمارات العربية المتحدة مؤشر مركب تم تصميمه ليعطي نظرة عامة على النشاط/ الاقتصاد في القطاع الخاص الإماراتي غير العامل في النفط. يتم أخذ المؤشرات من المؤشرات الفردية على نطاق واسع والتي تقيس التغيرات في الإنتاج، الطلبات الجديدة، التوظيف، مواعيد تسليم الموردين ومخزون البضائع المشتراة. تشير قراءة مؤشر مدراء المشتريات (*PMI™*) التي تسجل أقل من 50.0 نقطة إلى وجود تراجع عام في الاقتصاد؛ بينما تشير القراءة التي تسجل أعلى من 50.0 نقطة إلى توسع عام. أما القراءة التي تسجل 50.0 نقطة فهي تشير إلى عدم وجود تغيير. كلما زاد الفرق بين القراءة وبين 50.0 نقطة، زاد معدل التغير المسجل من قبل المؤشر. يعتبر *PMI™* و*Purchasing Managers' Index™* علامات تجارية مسجلة باسم Markit Economics Limited. ويقوم HSBC باستخدام العلامات الواردة أعلاه بموجب ترخيص. تعتبر كلمة Markit وشعار Markit علامات تجارية مسجلة باسم Markit Group Limited.

HSBC

markit

مؤشر الإنتاج

س. يرجى مقارنة معدل الإنتاج/الإنتاجية هذا الشهر مع معدل الإنتاج/الإنتاجية الشهر الماضي.

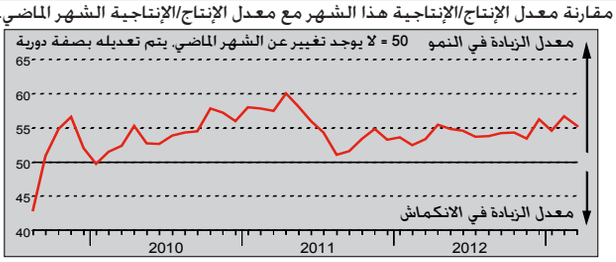

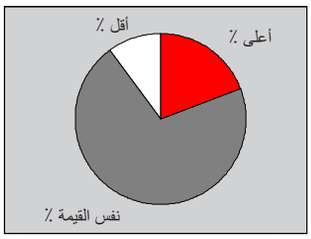

أبلغت شركات القطاع الخاص غير المنتج للنفط في الإمارات العربية المتحدة عن زيادة مستويات الإنتاج خلال شهر مارس. ربط أعضاء اللجنة زيادة الإنتاج بتحسن أوضاع السوق وزيادة الأعمال الجديدة. في حين تراجع مؤشر الإنتاج الذي يتم تعديله دوريًا تراجعًا طفيفًا عن قراءة شهر فبراير. وظل معدل التوسع قويًا كما ظل أعلى من المتوسط العام للدراسة.

مؤشر الطلبات الجديدة

س. يرجى مقارنة مستوى الطلبات الجديدة/العمل الجديد (في الإمارات العربية المتحدة وللتصدير) هذا الشهر بالوضع في الشهر الماضي.

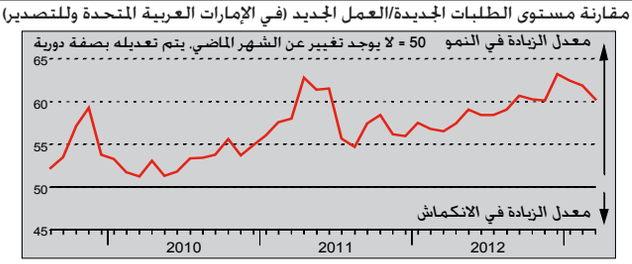

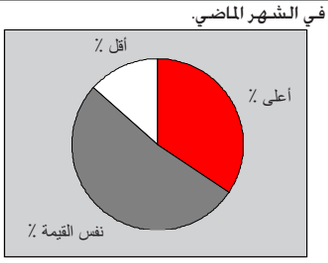

أظهرت بيانات شهر مارس زيادة قوية في حجم الأعمال الجديدة الواردة لدى شركات القطاع الخاص الإماراتي غير المنتج للنفط. حيث أبلغ أكثر من ثلث المشاركين عن زيادة الطلبات الجديدة. وطبقًا للأدلة المتواترة، كان نمو الأعمال الجديدة مدفوعًا بطرح منتجات جديدة وتحسن الأوضاع الاقتصادية.

طلبات التصدير الجديدة

س. يرجى مقارنة مستوى طلبات التصدير الجديدة التي تم تلقيها هذا الشهر بالوضع في الشهر الماضي.

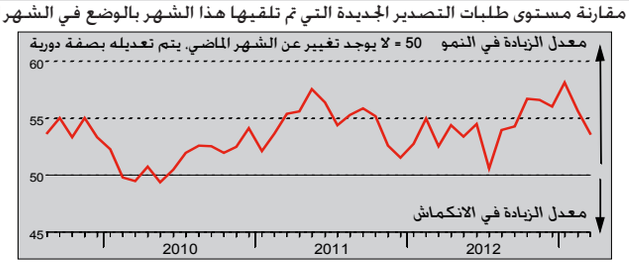

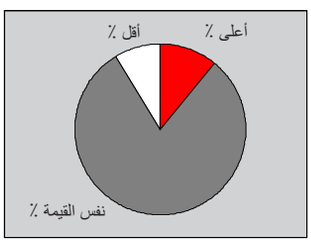

استمرت طلبات التصدير الجديدة لدى شركات القطاع الخاص الإماراتي غير المنتج للنفط في الزيادة خلال شهر مارس. شهدت الأعمال الجديدة الواردة من الخارج زيادة للشهر الرابع والثلاثين على التوالي. ولكن معدل التوسع شهد تراجعًا وكان المعدل الأضعف منذ شهر يوليو الماضي. ونظراً للإبلاغ عن وجود زيادة، ربطت الشركات هذه الزيادة بشكل عام بتحسن أوضاع السوق.

مؤشر تراكم الأعمال غير المنجزة

س. يرجى مقارنة مستوى الأعمال المعلقة في شركتك هذا الشهر بالوضع في الشهر الماضي.

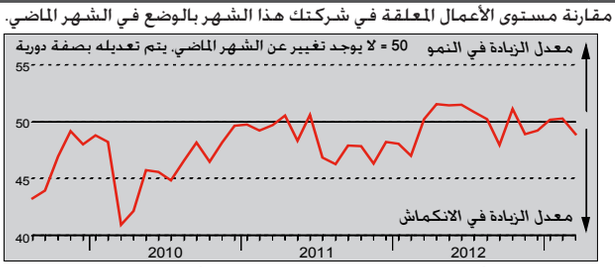

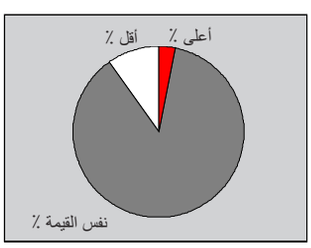

بعد شهرين من الزيادة في الأعمال المتراكمة، سجل مؤشر تراكم الأعمال الذي يتم تعديله موسميًا دون المستوى المحايد 50.0 نقطة خلال شهر مارس، مشيرًا إلى تراجع في الأعمال المعلقة لدى الشركات في الإمارات العربية المتحدة. كان إكمال المشروعات في المواعيد المحددة أحد أسباب التراجع الأخير، طبقًا لما أورده أعضاء اللجنة.

مؤشر مواعيد تسليم الموردين

س. يرجى مقارنة مواعيد تسليم الموردين (مع اعتبار الحجم) هذا الشهر بالوضع في الشهر الماضي.

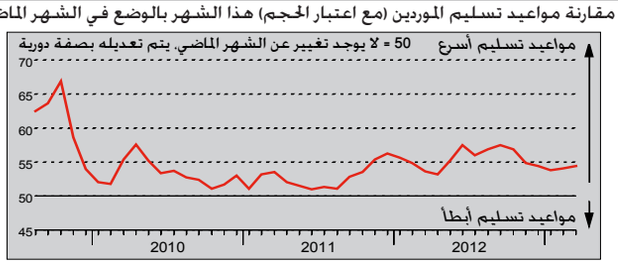

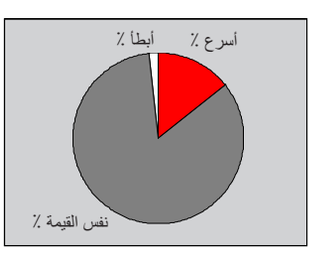

أظهرت بيانات الدراسة الأخيرة تحسن متوسط طول المهل الزمنية المستغرقة في التسليم لدى القطاع الخاص الإماراتي غير المنتج للنفط. كان معدل تحسن مواعيد التسليم أقوى قليلاً مما كان عليه في شهر فبراير. كما كان الأقوى في أربعة أشهر. أشار حوالي 14% من أعضاء اللجنة إلى تحسن مواعيد التسليم، في حين سجل 2% عن وجود تدهور.

All Intellectual Property Rights owned by Markit Economics Limited

مؤشر التوظيف

س. يرجى مقارنة مستوى التوظيف في وحدتك بالوضع في الشهر الماضي.

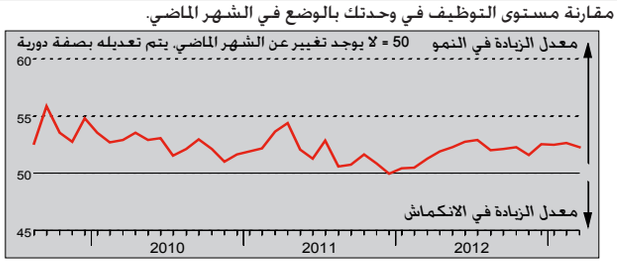

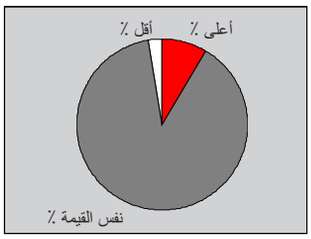

شهدت أعداد العاملين لدى شركات القطاع الخاص الإماراتي غير المنتج للنفط زيادة في شهر مارس، وذلك للشهر الخامس عشر على التوالي. ظل معدل خلق الوظائف الجديدة متواضعًا، وجاء متماشيًا مع المتوسط العام لسلسلة الدراسة. تمت الإشارة إلى زيادة الطلبات الجديدة على أنها السبب الرئيسي وراء زيادة مستويات التوظيف.

مؤشر أسعار الإنتاج

س. يرجى مقارنة متوسط السعر الذي دفعته هذا الشهر بالوضع في الشهر الماضي.

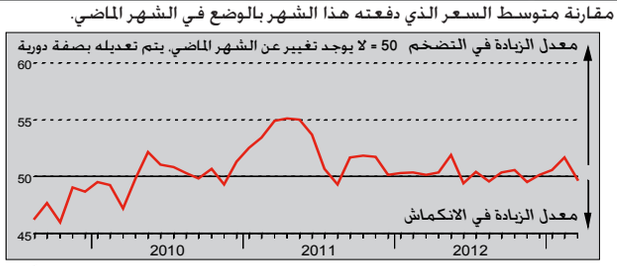

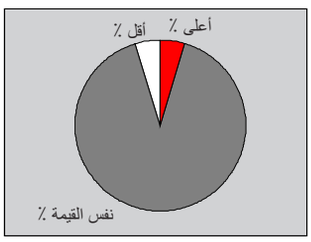

شهدت أسعار المنتجات التي تحددها شركات القطاع الخاص الإماراتي غير المنتج للنفط تراجعًا هامشيًا في شهر مارس، حيث سجل مؤشر أسعار المنتجات الذي يتم تعديله دوريًا دون المستوى المحايد 50.0 نقطة. أظهرت البيانات الأخيرة التراجع الأول في أسعار المنتجات منذ شهر نوفمبر الماضي، وتم ربط هذا التراجع في جانب منه بزيادة المنافسة في السوق.

مؤشر إجمالي أسعار مستلزمات الإنتاج

س. يرجى مقارنة إجمالي متوسط سعر المستلزمات هذا الشهر بالوضع في الشهر الماضي.

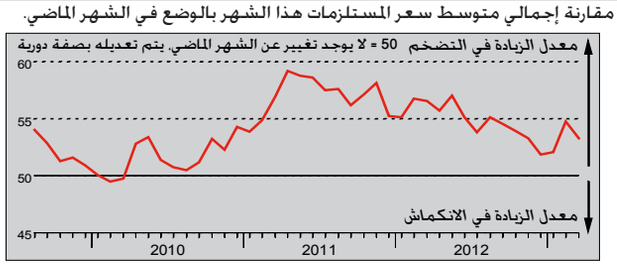

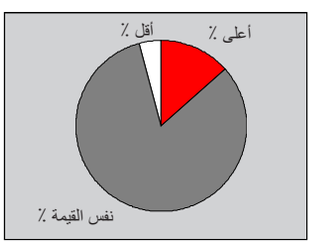

سجلت شركات القطاع الخاص الإماراتي غير المنتج للنفط زيادة في تكاليف مستلزمات الإنتاج خلال شهر مارس. أشار حوالي 13% من المشاركين إلى وجود زيادة في إجمالي أسعار مستلزمات الإنتاج وأبلغ 4% فقط عن وجود تراجع. ورغم ذلك، شهد معدل التضخم تراجعًا عن فترة الدراسة السابقة، وجاء أقل من المتوسط العام المسجل على مدار الدراسة.

تكاليف مستلزمات الإنتاج: مؤشر أسعار الشراء

س. يرجى مقارنة سعر مشترياتك (مع اعتبار الحجم) هذا الشهر بالوضع في الشهر الماضي.

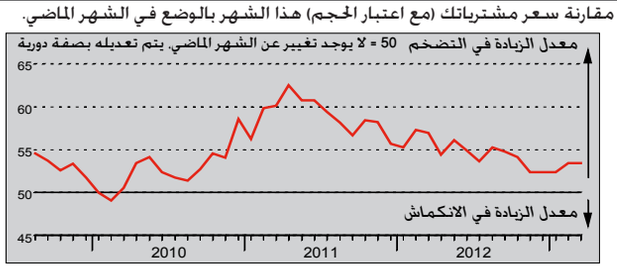

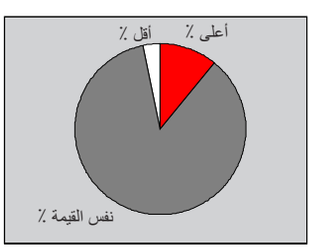

استمرت أسعار الشراء لدى شركات القطاع الخاص الإماراتي غير المنتج للنفط في الاتجاه الملحوظ في معظم فترات الدراسة وشهد زيادة خلال شهر مارس. وقد ربطت الشركات عادة الزيادة بالضغوط التضخمية العامة وزيادة أسعار المواد الخام. وقد ظل تضخم أسعار الشراء دون متوسط سلسلة الدراسة، متماشيًا مع بيانات شهر فبراير إلى حد كبير.

تكاليف مستلزمات الإنتاج: مؤشر تكاليف الموظفين

س. يرجى مقارنة متوسط السعر الذي دفعته كرواتب/أجور هذا الشهر بالوضع في الشهر الماضي.

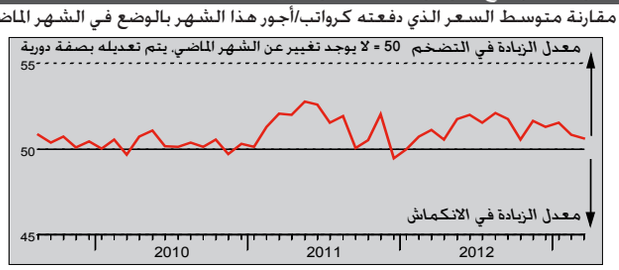

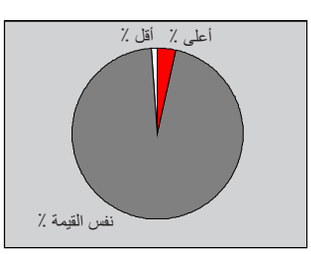

شهد متوسط الأجور والرواتب زيادة لدى شركات القطاع الخاص الإماراتي غير المنتج للنفط خلال شهر مارس، وإن كان ذلك متساويًا مع أبطأ وتيرة مسجلة في 14 شهر. أشارت أغلبية أعضاء اللجنة إلى عدم تغيير الأجور عن شهر فبراير، وقد أبلغ حوالي 4% عن وجود زيادة، وحيث تم الإبلاغ عن زيادة، ربطت بعض الشركات هذا بزيادة تكاليف المعيشة.

مؤشر عروض الشراء

س. يرجى مقارنة كمية العناصر التي تم شرائها (بالوحدة) هذا الشهر بالوضع في الشهر الماضي.

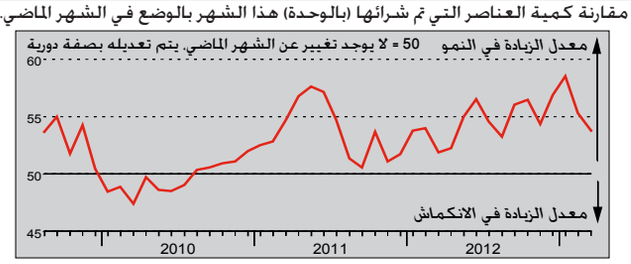

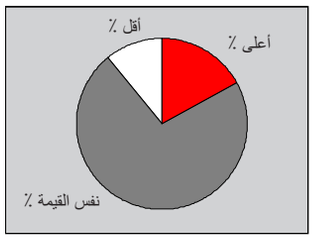

سجل مؤشر حجم المشتريات الذي يتم تعديله دوريًا قراءة أعلى من المستوى المحايد 50.0 نقطة خلال شهر مارس، مشيرًا إلى زيادة أخرى في نشاط الشراء لدى شركات القطاع الخاص الإماراتي غير المنتج للنفط. وقد علق المشاركون على أن زيادة الأعمال الجديدة كانت المحرك الرئيسي للزيادة الأخيرة. وبهذا يكون الشراء قد شهد زيادة للشهر 32 على التوالي، وإن كان ذلك بأضعف معدل في سبعة أشهر.

مؤشر المخزون من المشتريات

س. يرجى مقارنة مخزون المشتريات (بالوحدة) بالوضع في الشهر الماضي.

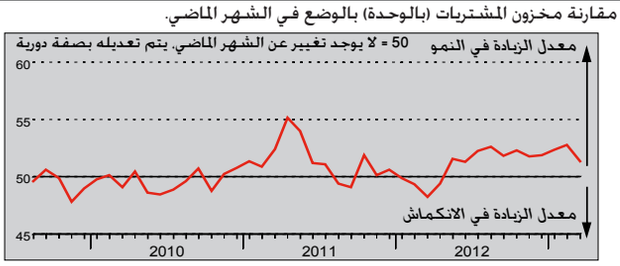

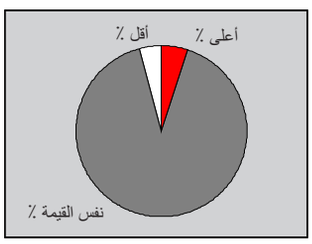

أبلغت شركات القطاع الخاص الإماراتي غير المنتج للنفط عن زيادة في مستويات مخزون المشتريات خلال شهر مارس. وكان توقع زيادة الأعمال من بين العوامل التي ذكرتها الشركات التي أشارت إلى زيادة مخزون المشتريات. وبذلك يكون المخزون من مستلزمات الإنتاج قد شهد زيادة للشهر الحادي عشر على التوالي. ولكن معدل التوسع تحرر عما كان عليه في شهر فبراير وكان الأبطأ مكرر خلال فترة النمو الحالية.

مؤشرات PMI™ الدولية

الاقتصاد العام للملكة العربية السعودية

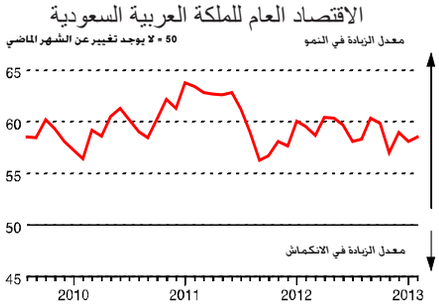

المصدر: Markit ،HSBC ،SABB.

أشارت بيانات شهر فبراير إلى مزيد من التحسن في أوضاع التشغيل لدى شركات القطاع الخاص غير المنتج للنفط في المملكة العربية السعودية. وقد سجل مؤشر مدراء المشتريات (*PMI™*) الرئيسي 58.5 نقطة بصعود عن قراءة شهر يناير 58.1 نقطة. ظل نمو الإنتاج والطلبات الجديدة قويًا واستمرت مستويات التوظيف في الزيادة. في الوقت ذاته، شهدت أنشطة الشراء زيادة بوتيرة قوية.

المؤشر المركب لمنطقة اليورو

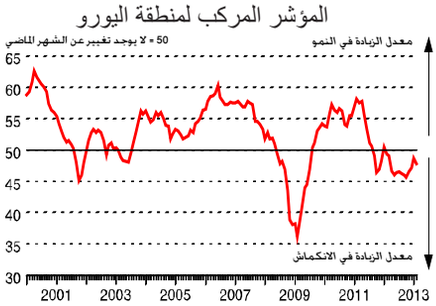

المصدر: Markit.

سجل مؤشر مدراء المشتريات (*PMI™*) المركب لمنطقة اليورو 47.9 نقطة في شهر فبراير، بانخفاض عن قراءة شهر فبراير 48.6 نقطة وأظهر قوة التراجع في نشاط العمل، مقارنة باتجاه التحرر الذي كان واضحًا خلال الشهور الثلاثة وصولاً إلى شهر يناير. وعلى الرغم من ذلك، ظل معدل التراجع أقل حدة من المسجل خلال الشهور التسعة السابقة وصولاً إلى شهر يناير.

قطاع الصناعات والخدمات الأمريكي

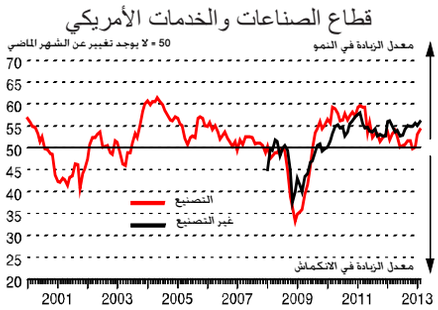

المصدر: معهد إدارة الإمداد (ISM).

أظهرت أحدث البيانات من معهد إدارة التوريدات (ISM) الأمريكي للتصنيع تراجعًا في الأوضاع التشغيلية في قطاع الصناعات خلال شهر فبراير، مع تسجيل مؤشر مدراء المشتريات (*PMI™*) المعني 54.2 نقطة، بارتفاع عن قراءة شهر يناير 53.1 نقطة. تم الإبلاغ عن نمو في القطاع غير الصناعي، تسجيل المؤشر الرئيسي أعلى قراءة في 12 شهر مسجلاً 56.0 نقطة، بزيادة عن القراءة المسجلة خلال فترة الدراسة السابقة والتي توقفت عند 55.2.

ملاحظات على البيانات وطريقة العرض

يستند مؤشر مدراء المشتريات (*PMI™*) إلى البيانات المجمعة من الإجابات الشهرية على الاستبيانات التي يتم إرسالها للمسئولين التنفيذيين في أكثر من 400 شركة من شركات القطاع الخاص، والتي تم انتقائها بعناية لتمثل الهيكل الحقيقي لاقتصاد الإمارات العربية المتحدة، بما في ذلك التصنيع، والخدمات، والإنشاء، والبيع بالتجزئة. اللجنة متطابقة مع مجموعة التصنيف الصناعي القياسي (SIC)، بناء على إسهام الصناعة في إجمالي الناتج المحلي (GDP). تعكس إجابات الاستبيان حجم التغيير، إن وجد، في الشهر الحالي مقارنة بالشهر الماضي بناء على البيانات التي يتم جمعها في منتصف الشهر. يعرض «التقرير» لكل مؤشر من المؤشرات النسبة المئوية التي توضحها كل إجابة، وصافي التغيير بين رقم أعلى/ أفضل التغييرات وأقل/أسوء الإجابات، ومؤشر «الانتشار». وهذا المؤشر عبارة عن مجموعة من الردود الإيجابية، إضافة إلى أن نصف هذه الإجابات تشير إلى «نفس القيمة».

إن مؤشر مدراء المشتريات (*PMI™*) هو مؤشر مركب من خمسة مؤشرات فردية تضم القيم التالية المستمدة من استبيانات الشراء والإمداد التالية: الطلبات الجديدة - 0.3، الناتج - 0.25، التوظيف - 0.2، ومواعيد تسليم الموردين - 0.15، مخزون العناصر التي تم شراؤها - 0.1، مع عكس مؤشر مواعيد التسليم بحيث تتحرك في اتجاه قابل للمقارنة.

تعتبر مؤشرات الانتشار ذات خصائص مؤشرات رئيسية، وهي ملخص قياس مناسب يوضح الاتجاه السائد للتغيير. تشير قراءة المؤشر الأعلى من 50 إلى زيادة شاملة في المتغير، والأدنى من 50 إلى الانخفاض. لا تقم ماركيت Markit بتعديل بيانات الدراسة الأساسية بعد النشر الأول، في حين يمكن إعادة النظر في عوامل التعديل الموسمية من حين لآخر وفقاً لما يقتضيه الأمر الذي سيؤثر على سلسلة البيانات التي يتم تعديلها بصفة موسمية.

تحذير

تمتلك Markit Economics Limited حقوق الملكية الفكرية لمؤشر الأداء الاقتصادي (*PMI™*) لشركة HSBC الإمارات العربية المتحدة. ولا يسمح بأي استخدام غير مصرح، يتضمن على سبيل المثال لا الحصر، النسخ، أو التوزيع، أو النشر، أو نقل البيانات بأي وسيلة كانت دون موافقة مسبقة من مجموعة Markit. ولا تتحمل مجموعة Markit أي مسئولية، أو التزام حيال المحتوى أو المعلومات («البيانات») الواردة في هذا التقرير، أو أي أخطاء، أو حالات عدم الدقة، أو حالات الحذف، أو تأخير للبيانات، أو عن أي إجراء يتخذ على أساس هذا التقرير. ولا تتحمل مجموعة Markit أي مسئولية في أي حال من الأحوال عن الأضرار الخاصة، أو العارضة، أو التبعية التي تنتج عن استخدام البيانات الواردة في التقرير. يعتبر *Purchasing Managers' Index™* و*PMI™* علامات تجارية مسجلة باسم Markit Economics Limited، ويقوم HSBC باستخدام العلامات الواردة أعلاه بموجب ترخيص. تعتبر كلمة Markit وشعار Markit علامات تجارية مسجلة باسم Markit Group Limited

All Intellectual Property Rights owned by Markit Economics Limited